



استئناف حملة إزالة الإشغالات المخالفة في مدينة طرطوس

طرطوس - الوطن

بعد أن تحولت مدينة طرطوس إلى مدينة صفوح بسبب آلاف الأكتشاك المنتشرة على أرضها وفي ساحاتها وحدائقها وكورنيشها بشكل قبيح... وبعد أن فاضت إشغالاتها وبضائع محلاتها إلى أرضها وشوارعها..

ويعد تكاثر دكاكين بيع السيارات هنا وهناك خلافاً لقرارات ترخيصها بطريقة مريبة عاد مجلس مدينة طرطوس ليستأنف حملته بإزالة المخالفات والإشغالات التي سبق أن أوقفها في نهاية تشرين الأول الماضي بعد ساعات من انطلاقها وكتبت (الوطن) عنها.

وأكد مدير الشؤون الفنية في مجلس المدينة حسن حسن أن المدينة أعدت خطة شاملة لإزالة كل الإشغالات العشوائية على الأرصفة باعتبارها مخصصة لعامة الناس.

وبين حسن أن تنفيذ الحملة بدأ أمس انطلاقاً من محيط الكراجات القديمة وحتى دوار أمية.

وأوضح حسن أن المجلس يطلب من كل المواطنين التعاون في سبيل إزالة هذه المخالفات حرصاً على المصلحة العامة وجمالية المدينة.

وشكر حسن المواطنين الذين تعاونوا في إزالة المخالفات طوعاً بعد أن تم إنذارهم والطلب إليهم بإزالتها أيضاً كل عمال المدينة بمن فيهم الضابطة العدلية والأمنية التي تساعد المدينة في إنجاز هذه الخطة.

يذكر أن مدة الخطة عشرون يوماً وتشمل كل أنحاء المدينة ويتم العمل على تنفيذها تباعاً بعيداً عن أي استثناءات لعلها تفضي إلى حل المشكلة والحفاظ على جمالية الشوارع في المدينة بعدما احتلت هذه الأكتشاك جزءاً لا بأس به من مساحة الأرصفة.

١٥٠ مليون ليرة مخالفات سرقة الكهرباء

٢٢ مخالفة بحق معامل في حسياء خلال العام الماضي الحسن لـ«الوطن»: ٥٨٩ ألف مشترك بالخدمة و٩١٣٥ عداداً جديداً في حمص

حمص - نبال إبراهيم

بين مدير عام شركة كهرباء حمص مصلح الحسن لـ«الوطن» تنظم عناصر الضابطة العدلية وعمال دائرة المشتركين بالشركة ٢٢٨٠ ضبطت استجرار غير مشروع بحق المتعدين، بينها ٢٢ ضبطت بحق معامل مخالفة في المدينة الصناعية بحسياء في العام الماضي، في جميع المناطق (سكن عشوائي) - مناطق صناعية أو حرفية - أسواق - مناطق سكنية.

وأوضح الحسن أن كمية الكهرباء المستجرة نتيجة هذه التعدادات وصلت نحو ملايين كيلواط ساعي، وبلغت قيمة الطاقة المقررة لها بحوالي ١٦١ مليون ليرة، بقيمة مالية محصلة من هذه الضبوط نحو ١٥٠ مليون ليرة، منوهاً بأن عدد الضبوط المنتظمة في عام ٢٠١٨ انخفض بنحو ٦٠ ضبطاً عن عام ٢٠١٧، وقيمة التحصيلات المالية لهذه الضبوط زادت في عام ٢٠١٨ بقيمة ١٤,٥ مليون ليرة سورية عن عام ٢٠١٧، وذلك نتيجة للزيادة الضبوط غير المنزلية في عام ٢٠١٨ والتي وصل عددها إلى ٢٢٧ ضبطاً بزيادة ١٢٢ ضبطاً غير منزلي عن عام ٢٠١٧، ومن ثم ارتفاع في القيمة الإجمالية للطاقة المقررة وتحصيلاتها المالية، وهذا مؤشر إيجابي لتحسن ملموس في واقع العمل بشكل عام.

وأشار الحسن إلى أن نسبة الفاقد الكهربائي خلال العام الماضي بلغت ١١,٢٥٪ وقد انخفضت هذه النسبة لمعدل ٥,٧٢٪ عن عام ٢٠١٧ الذي وصل فيه نسبة الفاقد إلى ١٦,٩٧٪، وذلك يعود لدخول محطات جديدة للعمل وإنشاء مراكز تحويل جديدة وتحسين استطاعة القائم منها وصيانة بعضها الآخر وإعادة توزيع الأحمال على خطوط التوتر المتوسط والمنخفض، إضافة إلى مكافحة ظاهرة الاستجرار غير المشروع وإزالة عدد كبير منها وقمع وردع ومعالجة القسم الآخر منها وتركيب عدادات مؤقتة في مساكن الأيواء



ووضبط عمليات التأشير بعد عودة بعض المناطق التي كانت غير أمته سابقاً وتحصيلها للخدمة الكهربائية. وأشار الحسن إلى أن قسم المشتركين بالشركة قام بتركيب ٩١٣٥ عداداً إلكترونياً جديداً مع جميع المستلزمات من كابلات وحافظات لمشتركين تقدموا بطلبات إلى النافذة الواحدة باشتراك جديد خلال عام ٢٠١٨ الفاتح، كما عمل القسم على استبدال أكثر من ٥ آلاف عداد أحادي وثلاثي ومركز تحويل وإصلاح ٥٥٠ عداداً، ونظم نحو ١٧٥ ضبطاً مخرباً لعدادات مخالفة فيما وصل عدد العدادات التالفة إلى ٤٥٠٠ عداد.

والمحلات ووضعها ضمن حافظات ذات سعة (٢ أو ٣ أو ٤) لتسهيل أعمال التأشير وإمكانية مراقبتها، وتعمل على ضبط استجرار عدادات الإنارة العامة وتركيب عدادات إلكترونية لها ومراقبة عملها من خلال الكشف الدوري عليها واستبدال المعطل منها والمحروقة وتنظيم عقود الإشراف، ومطالبة مجلس مدينة حمص بتنظيم العقد المطلوب في حال عدم وجود عقد سابق وتقدير المقطوعة المستحقة وتحصيل قيمة الاشتراك وكمية الطاقة المستجرة في الفترة التي سبقت تركيب العداد على أول فاتورة مصدرة بعد تنظيم الضبط.

ولفت إلى أن عدد العيانات العشوائية المخوذة من مراقبي التأشير بلغ ٤٨٠٠ عينة منها ٣٩٩٨ عينة صحيحة و٨٠٢ عينة خاطئة، وأن الكميات المؤشرة من خلال الصفري بلغت نحو ٩٨٨ ألف

معتدو الخبز في السويداء يشكون قرارات وزارة التجارة الداخلية

السويداء - عبيد صيموعة

رؤساء بلديات عدد من القرى حول تلك

القرارات وبين رئيس بلدية كفر الحف

نورس أبو فخر أن ما تحتاجه البلدة

يحتاجون ٦٥٠ ربة، على حين لا يمكن

تحديد ٦ أو ٧ معتمدي خبز قادرين على

تحقيق شروط الوزارة كتحديد عدد

الربطات إضافة إلى السجل وصولاً إلى

صناديق البلاستيك، مؤكداً التوجه إلى

مديرية التجارة الداخلية في السويداء

بطلب استثناء معتمدي القرى من تلك

الشروط مع عجز البلدية عن استئجار

سيارات لنقل الخبز إلى القرية والتي

ستقرض بالضرورة أعباء إضافية على

الأهالي، كما أكد هذا المطلب رئيس بلدية

مباسا الذي أضاف إلى تلك الصعوبات

والمعوقات تكاليف النقل في حال التزم

كل معتمد بعدد الربطات المخصص من

الوزارة.

بدوره أشار مدير مديرية التجارة

الداخلية وحماية المستهلك في السويداء

فادي مسعود إلى الالتزام بقرارات

الوزارة وخاصة في المدينة، لافتاً إلى

أنه جرت مخاطبة الوزارة بالصعوبات

التي اعترضت منح الاعتمادات وأولها

صعوبة تحديد سقف الاعتماد بـ ١٠٠

رربة وخصوصاً لتأمين القرى والبلدات

الواقعة في ريف المحافظة والتي تبعد

عن الأقران العامة ولا يمكن تأمين المادة

بها لعدم وجود عدد كاف من المعتمدين

لتغطية الاحتياج الفعلي للقرية، فضلاً عن

عدم وجود محلات تجارية أو مراكز ثابتة

لبيع الخبز ضمن تلك القرى الأمر الذي

أدى إلى ورود كتب من مجالس البلديات

موقفة من المخاتير والفرق الخبزية

تطلب اعتماد أشخاص لتوزيع الخبز

على المواطنين عبر سياراتهم الخاصة

(البيد أب) وذلك لعدم توافر البديل.

مقترحة استثناء معتمدي القرى من قرار

سقف الاعتماد وتقويض المديرية بالبت

بالحالات الاستثنائية وفقاً لكل حالة.

مؤكداً أن المديرية تنتظر الرد.

بين عضو المكتب التنفيذي في محافظة

السويداء باسل الشومري أن قرار وزارة

التجارة الداخلية وحماية المستهلك في

تنظيم عملية توزيع الخبز للمعتمدين

وضبط الأتجار به كان قراراً إيجابياً

وصحيحاً، إلا أنه ورغم إيجابيته حمل في

بعض بنوده بعض الصعوبات في تطبيقه

لوجود حالات كثيرة كان لابد من إعادة

النظر بها وخاصة لمعتمدي الخبز من

ذوي الشهداء ممن يعايش بعضهم على

توزيع ما لا يتجاوز الـ ٢٥ إلى ٣٠ ربة

خبز، إضافة إلى إلزام المعتمدين بكمية لا

تتجاوز الـ ١٠٠ ربة وهو ما لا يتوافق مع

احتياجات القرى البعيدة والمناطق التي

لا يتوافر بالقرب منها أي مخبز من مخازن

الدولة، ما يحتم ضرورة وجود أكثر من

معتمد في كل قرية لتغطية حاجتها اليومية

من الخبز.

ولفت الشومري إلى ورود الكثير من

الشكاوى من المعتمدين حول تلك القرارات

وأهمية ضرورة تجديد السجل التجاري

لكل معتمد بمبالغ تراوحت بين ٥٠ و ٧٥

ألفاً لكل سجل وحسب فئة السجل إضافة

إلى تكليف عامل على السجل التجاري

وإلزام المعتمد بالتأمين على العامل في

التأمينات الاجتماعية بمبلغ يبدأ بـ ٤ آلاف

شهورياً فضلاً عن إلزامهم بإقتناء الصناديق

البلاستيكية من السورية للتجارة بقيمة

٢٢٠٠ ليرة للصندوق الواحد، مع تأكيده

على أن قرار الصناديق تلك من أهم

القرارات التي تضمن وصول الخبز بحالة

جيدة إلى المواطنين.

وأوضح أن الموضوع تم نقاشه وبشكل

موسع ضمن اجتماع المكتب التنفيذي

في المحافظة وبناء عليه تم رفع عدد من

التوصيات لوزارة التجارة الداخلية

للنظر في بعض القرارات واستثناء بعض

الحالات منها.

وكانت «الوطن» قد تلقت شكاوى من

زراعة ٦٠ كلية في مشفى الجراحي في دمشق خلال العام الماضي

ديراني: أجرينا ٤٧٠ عملية جراحية تنظيرية

محمود الصالح



كشفت مدير عام البيئة العامة لمشفى الكلية بدمشق رانية ديراني أن عدد العمليات الجراحية التي أجريت في المشفى بلغت ١٠٢٧٧ عملية منها ٤٧٠ عملية بالجراحة التنظيرية والباقي بالجراحة العادية.

وأكدت ديراني أن المشفى مازال يقوم بعمليات قطف وزراعة الكلية حيث بلغت عمليات القطف ٦٠ عملية وكذلك عمليات الزرع ٦٠ عملية وجميعها ناجحة، إضافة إلى إجراء تنظير بولي لأكثر من ٨٧٤ مريضاً لمختلف الشكايات المرصية.

وأشارت إلى أن عدد المراجعين لقسم الإسعاف بلغ ٢٠٥٤، وتم إجراء الفحوص والخدمات الإسعافية لهم ونتيجة حاجتهم للإستشفاء تم قبول ٤٨١ مريضاً في أقسام المشفى والبقية قدمت لهم الخدمات المطلوبة وعادوا إلى بيوتهم، أما في قسم العيادات التخصصية فقد راجعها خلال العام الماضي ١٦٣٢٩ مواطناً أجريت لهم الفحوص والإجراءات الطبية وتم قبول ٢٢٢٠ مريضاً في أقسام المشفى نتيجة حاجتهم إلى أعمال طبية تقتضي الإقامة في المشفى، أما بقية المراجعين فقد تم لهم الخدمات واللوصات والعلاج المناسب وعادوا إلى بيوتهم.

وفيما يتعلق بعمليات غسيل الكلى بينت المدير العام أن عدد جلسات غسيل الكلى خلال العام الماضي كانت ٤٥٨٨١ جلسة منها ٤٢٦٨٤ للمرضى البالغين و١٧٨٨ جلسة للأطفال و١٤٠٩ جلسات مرضى تحضير الزرع.

وأجريت المشفى ٢١٠٠ جلسة فحقت حصيات استفاد منها ١٣٤٥ مريضاً، وفي سبيل إنجاز كل هذه الأعمال كان لابد من إجراء التحاليل الدموية والصور الشعاعية للوقوف على حالة المريض وإعطاء العلاج المناسب، إذ تم إجراء ٢٠٥٤٦٥ تحليل دم لمختلف الوظائف و ١٨٢٢٠ تحليل بول وأخذ ٢٢١٩ خزعة متنوعة وإجراء تحليل سائل ٣٧٦ تحليل. أما عدد صور الأشعة فقد بلغت ١١٠٧٤ صورة إضافة إلى ١٦٤٧٣ صورة

إيكو مختلفة، وقد استفاد من هذه الصور ١٠١٥٠ مريضاً.

وبينت ديراني أنه وعلى الرغم من القيام بمشروع استبدال وتجديد وترميم جميع أقسام المشفى لم يوقف العمل في أي من الخدمات التي تقدمها المشفى، ويجري العمل في كل الأقسام بهدف استيعاب التزايد الكبير في عدد مراجعي ومرضى المشفى نتيجة خروج عدد من مشافي المحافظات.

ولفتت ديراني أنه في إطار مشاريع الاستبدال والتجديد تم خلال العام الماضي ترميم جزء من أقسام المشفى وتركيب مصعد بانورامي وتمديد شبكة محلية بين الحواسيب في المشفى وبناء مستودعات وشراء جهازي تنفس آلي وإنشاء محطة مراقبة مركزية مع ٧ مونيترات وإضافة سير جديد إلى العناية المشددة وشراء جهازي صدمة وجهازي إيكو وجهازي ماص مغزات وجهازي كيمياء آلي ومقياس طيف صوتي و٢٠ كرسي

كهربائياً لغسيل الكلى وجهازي قطع وتخثير كهربائي، إضافة إلى موسعات معدنية PCNL وموسعات بلاستيكية إضافة إلى طاولات عمليات، وجهازي تعقيم بالبلازما وجهازي النزا آلي. وأشارت ديراني إلى أنه وخلال العام الحالي سيتم إكمال ترميم أقسام المشفى وبناء المستودعات وإجراء الربط الكهربائي بين الكتلتين في المشفى وترميم شعبة الكلية الصناعية والعمليات، وشراء جهازي تقنيت حصص جديد وآخر للتنظير البولي وجهازي تجريف عبر الإحليل للكبار وإضافة ١٠ أسرة للعناية المشددة وشراء ٩ أجهزة ماص إفراغات وجهازين للتنفس الآلي وجهازي اليوروديناميك الخاص بدراسة وظائف المثانة، إضافة إلى السعي لشراء جهاز تدفق خلوي للتصالب النسيجي وجهازي تنميط نسيجي HLA آلي بطريقة PCR سيبتروفوتوميتر لقياس DNA.

٦٠٠ مليون ليرة برامج ومشروعات تنمية

ريفية لـ ١٥ ألف مستفيد العام الماضي

راما محمد

الذي يقدم الدعم للوحدات كونها لا تتطلب مبالغ كبيرة لإعادة تفعيلها بشكل مقبول.

ولفت الخوري إلى أن خروج بعض المناطق من سيطرة الدولة ووجود مناطق ساخنة فرضت ضرورة التعامل مع المنظمات الدولية للوصول إليها، موضحاً أن مشروعات الوزارة التنموية تسعى لإيجاد فرص عمل وتدريب وتأهيل للكوادر تم إعطائهم منحة معينة، مؤكداً أن التنسيق مع المنظمات الدولية كان الهدف الأساس منه هو إعادة الصيانة والتأهيل وإيجاد المستلزمات الأساسية لتشغيل كون معظم الوحدات تعرضت للتخريب.

وبين الخوري أنه مازال هناك مناطق لا يوجد إمكانية لتفعيل المراكز فيها وإعادة تشغيلها، مشيراً إلى تفعيل مركز منطقة السفيرة بريف حلب ومركز صلخد ووحدة الصناعات الريفية بسليم في ريف السويداء، منوهاً بالعمل على إعادة تأهيل وحدة الصناعات الموجودة في الرقة.

وأوضح الخوري أنه من الممكن أن يصل عدد المستفيدين من مركز التنمية الريفية الذي يقدم خدمات أعم وأشمل من الوحدة بين ٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ شخص، على حين إن الوحدة يتراوح عدد المستفيدين منها بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ شخص

عن هدفها التدريب والتأهيل وإيجاد فرص عمل، لافتاً إلى أن المراكز الاجتماعية التي أعيد تأهيلها وصل عدد المستفيدين منها إلى ٥٠٠ شخص شهرياً.

كشف مدير التنمية الريفية بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بهاء الخوري أن عدد المستفيدين من البرامج والمشروعات التي تقدمها مراكز ووحدات التنمية الريفية وصل لنحو ١٥ ألف مستفيد بنحو ٢٠١٨، بتكلفة تقديرية للمشروعات بنحو ٦٠٠ مليون ليرة.

وأكد الخوري في حديثه لـ«الوطن» أن انطلاق العمل بمشروع التنمية الريفية في كل من يبرود وتلكخ سيكون منتصف العام الحالي بتكلفة تصل ٢٥٠ مليون ليرة.

وبين الخوري أن تنفيذ المشروعين سيكون بشكل مباشر من خلال برنامج الأمم المتحدة الإغاثي وبإشراف المديرية المعنية، موضحاً أنه في العام الماضي كان هناك تجربة مع برنامج الأمم المتحدة لتفعيل مركز التنمية الريفية في المراكز المختلفة لا يكون فقط من الوزارة إلا أن

الحساب الأساسي هو من موازنتها لعام ٢٠١٩، إضافة إلى الموازنات الاستثمارية بإدارة المحلية التي رصدت تأهيل بعض الوحدات، وحساب دعم وتطوير وحدات الصناعة الريفية

والمحلات ووضعها ضمن حافظات ذات سعة (٢ أو ٣ أو ٤) لتسهيل أعمال التأشير وإمكانية مراقبتها، وتعمل على ضبط استجرار عدادات الإنارة العامة وتركيب عدادات إلكترونية لها ومراقبة عملها من خلال الكشف الدوري عليها واستبدال المعطل منها والمحروقة وتنظيم عقود الإشراف، ومطالبة مجلس مدينة حمص بتنظيم العقد المطلوب في حال عدم وجود عقد سابق وتقدير المقطوعة المستحقة وتحصيل قيمة الاشتراك وكمية الطاقة المستجرة في الفترة التي سبقت تركيب العداد على أول فاتورة مصدرة بعد تنظيم الضبط.

ولفت إلى أن عدد العيانات العشوائية المخوذة من مراقبي التأشير بلغ ٤٨٠٠ عينة منها ٣٩٩٨ عينة صحيحة و٨٠٢ عينة خاطئة، وأن الكميات المؤشرة من خلال الصفري بلغت نحو ٩٨٨ ألف